

هجمات داعش - خراسان تهز صورة طالبان كبديل قوي لحكم أفغانستان

العجز عن صد الهجمات الإرهابية يعيق مساعي الحركة للاعتراف الدولي



من يهزم من

بعضهم أي انفتاح على الغرب، والبعض الآخر يريد أن تحكم الحركة بالشريعة دون أي انتخابات ولا انفتاح على أي مكون للحركة نتيجة إكراهات البحث عن الاعتراف الدولي. ويرى مراقبون أن هذه الخلافات ستسبب بمشكلات مستقبلية تهدد حكم طالبان التي تجد نفسها مرغمة على إيجاد حلول سريعة لبلد يقف على شفير الخراب. ومن الخارج قد تبدو الحركة المتشددة متماسكة وأن عناصرها متجانسون ومنحرفون في كافة المسائل العقائدية والإستراتيجية. لكن مثل أي منظمة سياسية كبيرة فإن الحركة الإسلامية التي يعود تأسيسها إلى عقود تعاني من انقسامات وصراعات وولاءات وفصائل. وبقيت تلك الانشقاقات إلى حد كبير تحت السيطرة خلال 20 عاما من الجهود لدر القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة، وإزاحة الحكومة المدعومة غربيا. والآن ومع هزيمة العدو المشترك وبعد أسابيع قليلة على تولي طالبان الحكم، فإن انقسامات الحركة تبدو أكثر ظهورا للعيان.

سعيًا للحصول على دعم سياسي من بينها إيران وروسيا والصين. واستمر الكثير من هذه العلاقات؛ ورغم الكراهية المتبادلة في تسعينيات القرن الماضي قبلت إيران بحذر حكومة طالبان الجديدة، بينما أوضحت روسيا والصين بصورة منفصلة عن استعدادهما لمواصلة العلاقات الاقتصادية مع طالبان. من ناحية أخرى، استبعدت دول أخرى، خاصة كندا والمملكة المتحدة، علانية الاعتراف بطالبان أو إقامة علاقات معها حتى تشكل حكومة مؤقتة تضم فصائل أخرى، بما في ذلك النساء وممثلين عن عقيدة الهزارة الشيعية. وقد دعت القوى المناهضة لطالبان في أفغانستان المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لأنها غير مشروعة، حيث لم تشمل أي امرأة في صفوفها، وتتكون تماما من قادة طالبان أو شركائهم. فضلا عن الأزمة الأمنية وصعوبة السيطرة على داعش وغياب أفق الاعتراف الدولي بحكمها، فإن طالبان تواجه تحديا لافتا لا يقل أهمية عن بقية التحديات، وهو الانشقاقات بين قيادتها الذين يرفضون

قادة طالبان بالسماح لهم بالتحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا. ويقول تريفور إن من أسباب الصعوبات التي تواجهها الجماعة في تحقيق الاعتراف بها وجود إرهابيين دوليين ضمن الحكومة الجديدة، بعضهم أعلنت واشنطن مكافآت سخية لمن يرشد عنهم. وعلى سبيل المثال فإن خليل حقاني وهو عضو في شبكة حقاني المتحالفة مع طالبان ووزير اللاجئين الجديد في أفغانستان سفتته واشنطن في عام 2011 بأنه "إرهابي عالمي"، وهو ما زال موجودا بشكل علني في كابول رغم أن هناك مكافأة مطروحة قدرها خمسة ملايين دولار لمن يساعد في اعتقاله. وفي الفترة من 1996 وحتى 2001، وهي الفترة الأخيرة من حكم طالبان في أفغانستان، كانت "الإمارة الإسلامية" تحتل رسميا باعتراف ثلاث دول هي باكستان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. وبعد أن قمت الجماعة مكتبا سياسيا في الدوحة عام 2011، زار مبعوثوها عددا من الدول الأجنبية

وباكستان التي كانت تحوم حولها شكوك منذ وقت طويل بانها تدعم طالبان. ويجري وفد أميركي لقاء مع ممثلين رفيعي المستوى من حركة طالبان الأفغان في العاصمة القطرية منذ أمس السبت وإلى غاية اليوم الأحد. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مساء الجمعة إن المحادثات لن تركز على الاعتراف بحركة طالبان أو إضفاء الشرعية عليها كحكام للأفغانستان، لكنها ستكون استكمالاً للمحادثات العملية بشأن قضايا تهم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة. وأكد أن الأولوية القصوى لبلاده هي استمرار الإجراء الأمن للأفغان والمواطنين الأميركيين والرعايا الأجانب من أفغانستان. وأضاف أن الهدف من المحادثات هو حث طالبان على احترام حقوق جميع المواطنين الأفغان، ومن بينهم النساء والفتيات وتشكيل حكومة شاملة تحظى بدعم واسع. وإلى حد الآن لم تعترف أي دولة بطالبان، حتى باكستان. وبالإضافة إلى ذلك رفضت الأمم المتحدة طلبات

تجد حركة طالبان نفسها بعد أسابيع قليلة من استلام السلطة تحت اختبار شديد لضمان حكمها وهو إدارة الملف الأمني باقتدار والنجاح في تفكيك تنظيم داعش - خراسان الذي هز صورتها الخارجية، وجعل مهمة الحصول على الاعتراف الخارجي أمرا صعبا، كما أن تراخي القبضة الأمنية للحركة عن إدارة الأزمة قد يقود إلى انشقاقات داخلية.

عبر وكالة أعمق للأبناء أن 300 شخص قتلوا أو أصيبوا وهو عدد أعلى مما ذكرته وكالة "بختار". وقالت وكالة "أعمق الجديدة" إن أحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية فجر سترته الناسفة في المسجد بينما كان وسط حشد من المصلين الذين ينتمون لقبيلة الهزارة العرقية. وكانت المجموعة العرقية هدفا متكررا للمتطرفين من الطائفة السنية على مر السنين. وفي ظل ما تشهده أفغانستان من عنف وعدم استقرار تسعى طالبان إلى الحصول على الاعتراف بوضعها باعتبارها الحكومة الشرعية في البلاد، وذلك منذ سيطرتها على كابول في أغسطس الماضي، واستكمالها السيطرة على كل أفغانستان، وانتهاء الحرب التي دامت 20 عاما.

وقال الكاتب السياسي تريفور فيليبس في تقرير نشره موقع "ناشيونال إنترست" الأميركي إنه منذ بسط السيطرة التقى أعضاء طالبان مع مسؤولين من عدد قليل من الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة. ومع ذلك لم تبد أي دولة استعدادها للاعتراف رسميا بـ"إمارة أفغانستان الإسلامية"، وهو الاسم الرسمي الذي أطلقته طالبان على أفغانستان.

ولم تكن دبلوماسيا طالبان بلا طائل. فبعد لقاء طالبان مع مسؤولي الأمم المتحدة انتزعت وعدا بان المنظمة الدولية سوف تواصل تفعيل برامج المساعدات المطلوبة بشدة في البلاد. كما تلقت طالبان شحنا مساعدات من قطر والصين وأوزبكستان والإمارات العربية المتحدة

واشنطن - بدأت صورة طالبان الحركة القوية القادرة على مسك الوضع في أفغانستان تتلاشى مع الوقت خاصة بعد تكثيف تنظيم داعش - خراسان لهجماته وتفجيرات، ما وضع طالبان في موقف تحد خاصة أنها تسوق لنفسها كشريك في الحرب على الإرهاب ك بوابة للحصول على الاعتراف الدولي. وتوقع الكثير من المحللين أن نظام طالبان سوف يواجه أكبر تهديد له من داخل أفغانستان، في ظل وجود الكثير من الفصائل المختلفة ذات الأيديولوجيات المتنوعة. ولهذه الفصائل آراء متباينة حول الطريقة التي يتعين أن تحكم بها طالبان البلاد. فضلا عن التحدي الخارجي، فمن الممكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى انسلاخ بعض الفصائل عن طالبان وتعزيز تنظيم داعش - خراسان منافسها الرئيسي. ومن خلال هجماته التي يشنها ضد أقلية الهزارة الشيعية في أفغانستان، يسعى تنظيم داعش - خراسان إلى إشعال حرب بين السنة والشيعية، وإذا لم تنجح طالبان في كبح تلك الهجمات فإنه يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات التي شهدت تحسنا مع إيران. ولا يستبعد المحللون حدوث ذلك إذا أدت الهجمات إلى اندلاع قتال طائفي جامع تنورط فيه فصائل طالبان. وشهدت أفغانستان الجمعة ثالث هجوم مميت خلال أيام أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 43 شخصا وإصابة 123 آخرين في انفجار قوي بمسجد شيعي بمنطقة خان آباد بمدينة قندوز شمال أفغانستان، حسما ذكرت وكالة أنباء "بختار" الحكومية الأفغانية. وأعلن تنظيم داعش - خراسان مسؤوليته عن هذا الحادث، وزعم

الخلافات ستسبب
بمشكلات مستقبلية تهدد
حكم طالبان التي تجد
نفسها مرغمة على إيجاد
حلول سريعة



لي الذراع بين المدنيين والعسكريين يعمق أزمة السودان

إن تنقطع الثقة، وهي لم تكن قوية جدا في المقام الأول، فإن إعادتها تصبح أصعب بكثير. واعتبر بعض الدبلوماسيين والمحللين أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق على تسلم شخصية مدنية رئاسة المجلس السيادي خلال المدة المتبقية من الفترة الانتقالية من الفريق أول عبدالفتاح البرهان وكذلك الاتفاق على إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

لكنهم أضافوا أن التوصل إلى تسوية لقضية العدالة الحساسة أبعد من الآن وأكثر أهمية في الوقت نفسه. وتزايدت الضغوط الدولية بسلسلة من الزيارات رفيع المستوى في الآونة الأخيرة منها زيارة ديفيد مالبايس رئيس البنك الدولي وجيفري فلتيمان المبعوث الأميركي الخاص.

وقد حذر مسؤولون أميركيون من أن أي استئثار بالسلطة من الجانب العسكري سيؤدي إلى عودة العقوبات التي كبلت البلاد في عهد البشير وإلى الرجوع عن إعفاءات الديون والتمويلات الدولية.

وقال جونا هورن من مجموعة الأزمات الدولية "ربما يكون الاقتصاد السوداني هو أصعب مقومات الفترة الانتقالية، وأي نقص عن هذه الإنجازات سيكون له أثر سلبي قوي ويعود بالانتقال شوطا طويلا إلى الوراء".

ويشير بعض المدنيين أيضا إلى أن بعض القادة الذين يشاركون الآن في قيادة البلاد شاركوا في حرب دارفور ويرون أنهم مسؤولون عن سقوط قتلى في 2019، وبقي الجيش توطئه في قتل المحتجين.

حذر مسؤولون أميركيون من أن أي استئثار بالسلطة من العسكريين سيؤدي إلى عودة العقوبات ووقف التمويل الدولية

ومن الأهداف الأخرى للمدنيين إبعاد حلفاء البشير ومصادرة أملاكهم وإصلاح الجيش بما في ذلك إخضاع استثماراته الاقتصادية الواسعة إلى السيطرة المدنية. وفار سخط الكثيرين من السودانيون بفعل التدهور الاقتصادي في ظل الحكومة الانتقالية غير أن رفض المحاولة الانقلابية والإشتباه في دوافع العسكريين ينتشر على نطاق واسع. وبدأت محاولات للوساطة بين الجناحين المدني والعسكري لاسيما من جانب رئيس الوزراء عبدالله حمدوك غير أن مصر هذه المحاولات يكتنفه الغموض. وقال مبعوث الأمم المتحدة بيرتيس "ما

ويتقاسم قادة الجيش وحركة قوى الحرية والتغيير المدنية السلطة في المجلس السيادي الحاكم منذ توقيع اتفاق بين الجانبين قبل عامين. ومن المتوقع إجراء الانتخابات في أواخر 2023. ومن شأن انهيار الشراكة بين الجيش والمدنيين أن يصاب الاقتصاد بالشلل وأن يؤدي إلى نفقاص اللائق في السودان المتناخم مصر وليبيا وإثيوبيا ويطل على البحر الأحمر.

ويقول الجيش إن مسؤولية الاضطرابات الأخيرة ترجع إلى المناورات السياسية وسوء الإدارة من جانب المدنيين. وقال المصدر العسكري "جنود الأزمة تعود إلى انحراف الأحزاب المسيطرة في الحرية والتغيير حاليا عن الوثيقة الدستورية باحتكار السلطة لنفسها". وأضاف أن أسباب المحاولة الانقلابية والاضطرابات في شرق البلاد هي الأزمة الاقتصادية والسياسية والغضب الشعبي المتنامي مما وصفه بتدهور الخدمات. وقال بعض الدبلوماسيين إن الجيش ألقته دعوات لتسليم البشير وعد آخر من السودانيون المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية للمثول أمامها بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور وكذلك مطالب تحقيق العدالة لمن سقطوا قتلى من المحتجين خارج مقر قيادة الجيش في الثالث من يونيو 2019.

الماضي كان المسؤولون المدنيون يحتفلون بمؤشرات على أن حدة الأزمة الاقتصادية بدأت تخف في أعقاب وعود بتخفيف أعباء الديون وتقديم تمويل دولي. ومنذ ذلك الحين اتهم المسؤولون المدنيون الجيش بالاستئثار بالسلطة وإنهاء الاضطرابات في شرق السودان مما أدى إلى إغلاق الميناء الرئيسي في البلاد. ونتيجة لذلك شهدت الخرطوم نقصا حادا في الخبز والسلع الرئيسية المستوردة في الأيام الأخيرة. وقال مدني عباس مدني وزير التجارة السابق وأحد المفوضين المدنيين الرئيسيين "أنا متأكد أنه لحد هذا الوقت المكون العسكري ليس حريصا على أن تكتمل عملية التحول المدني الديمقراطي"، مستشهدا بما وصفه باعتداءات من الجيش على المدنيين في أعقاب الإعلان عن مؤامرة الانقلاب.

وأضاف في تصريح لرويترز "ما يزال يعمل لإضعاف المكون المدني عبر دعم الاحتجاجات الإثنية ومحاصرة الجهاز التنفيذي اقتصاديا لخلق واقع جديد يتيح له السيطرة على الحكم في السودان". ورفض مصدر عسكري كبير الاتهامات بالتعدي على الشؤون المدنية وقال "نحن حريصون على استمرار الشراكة لإنفاذ مهام الفترة الانتقالية ولقيام الانتخابات".

ومن المرجح أن تحدد نتيجة هذا الشد والجذب مسار البلاد. ومن مجالات الخلاف الرئيسية بين الجانبين تحقيق العدالة في دارفور حيث أن البشير المحبوس حاليا متهم بارتكاب فظائع خلال سحق تمرد سقط فيه نحو 300 ألف قتيل. وقال فولكر بيرتيس مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالسودان في مقابلة "الأمر يتعلق بمن يحدد الخطوة القادمة على الطريق صوب الانتقال السياسي". وقبل ذيوع أنباء المحاولة الانقلابية في الحادي والعشرين من سبتمبر



أزمات متعددة